

نظام التركات و اموال الايتام المعدل

بمقتضى المادة (١٥) من قانون الايتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦١

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام التركات و اموال الايتام المعدل

رقم (٣) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التركات و اموال الايتام المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥

المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المادة ٢ - تضاف مادة جديدة الى النظام الاصلي بعد المادة (٣١) مباشرة برقم (٣١ مكررة) كما يلي :

٣١ مكررة - يعتبر مجلس الايتام لكل لواء او قضاء بالنسبة لاغراض هذا النظام المؤسسة المالية المذكورة في المادة السابقة

١ - يجوز للمؤسسة المذكورة تنمية الاموال التي هي تحت اشرافها بالطرق التالية بالاضافة الى ما نص عليه في المادة السابقة

أ - المساهمة في شركات صناعية تحقق نجاحها

ب- شراء عقار يدر دخلاً مناسباً

ج - اقامة مشاريع عمرانية او صناعية مضمونة الدخل او المساهمة فيها

د - بيع اي عقار تم شراؤه لمصلحة الايتام

٢ - يتوقف العمل بقرارات مجلس الايتام بالنسبة لما جاء في الفقرة السابقة على موافقة قاضي القضاة

٣ - تضم الارباح والاموال التي تنشأ عن الاسهم او العقارات المشار اليها لاموال صندوق الايتام وتخضع للتدقيق من ديوان المحاسبة كسائر اموال الصندوق

١٩٦١/١٢/٢٨

أحمد بن طلال

رئيس
الوزراء
بهجت التلهوني

وزير
المالية
هاشم الجبوسي

وزير
العدلية والدفاع
احمد الطراونة

وزير
الصحة
(٠٠٠)

وزير
الاشغال العامة
وصفي مبرزا

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
ووزير المواصلات بالوكالة
يعقوب معمر

وزير
الخارجية
رفيق الحسيني

وزير الداخلية
وقائم باعمال قاضي القضاة
حسن الكتائب

وزير الزراعة
والانشاء والتعمير
علي نصوص الطاهر

وزير التربية والتعليم
والشؤون الاجتماعية
(٠٠٠)

وزير
الاقتصاد الوطني
جايل حرب

قانون العمل وتشريع
للشؤون الاجتماعية